

## زكاةُ الفطرِ

### وما يتعلقُ بها من أحكامٍ

- تسميتها
- حكمها
- على من تجب ؟
- الأصناف التي تخرج منها
- مقدارها
- متى تخرج ؟
- هل يجزئ إخراج القيمة فيها ؟

كتبه

أبو حاتم محمد بن كمال خالد السيوطي

## بسم الله الرحمن الرحيم زكاة الفطر وما يتعلق بها من أحكام

### أولاً : تسميتها :

يقال زكاة الفطر وصدقة الفطر ويقال للمُخْرَج ( الفطرة ) كأنها من الفِطْرَةِ التي هي الخِلقة فكأنها زكاة الفطرة .

### ثانياً : حكمها :

زكاة الفطر فرض على المسلمين وليست سنة والدليل على ذلك أمور :

- ١- حديث ابن عمر في الصحيحين " فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير " .
- ولحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - " فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين " رواه أبو داود وابن ماجه .
- ٢- نقل الإمام النووي الإجماع على فرضية زكاة الفطر قال ذلك في كتابه ( المجموع ) وكذلك ابن المنذر وقال ( ولم يشذ إلا من لا يحتج بقوله كالأصم ) .
- ٣- قال ابن عبد البر في كتاب التمهيد ( والقول بوجوبها من جهة إتباع سبيل المؤمنين واجب أيضاً لأن القول بأنها غير واجبة شذوذ أو ضرب من الشذوذ ) .
- ٤- ولأن زكاة الفطر هي من جنس الزكاة التي هي أحد الأركان الخمسة للإسلام ولما كانت زكاة المال فرضاً كانت زكاة الفطر أيضاً فرضاً .
- والفرق بينهما أن زكاة المال تجب في المال فلا تفرض إلا على من يملك النصاب بعد حول الحول لكن زكاة الفطر تجب في الذمة فهي فرض على الجميع .

### ثالثاً : على من تجب ؟

تجب على جميع المسلمين .

- ١- لقول ابن عمر - رضي الله عنهما - في الصحيحين " فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس للصلاة " .
- ٢- ولأنها تجب كما قلنا في الذمة وليس في المال لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - " طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين " فكل من لزمه الصوم لزمته الصدقة .

٣- قال ابن رشد في بداية المجتهد ( وأجمعوا على أن المسلمين مخاطبون بها ذكراً كانوا أو إناثاً صغاراً أو كباراً عبيداً أو أحراراً ) .

٤- ثم إنها ما دامت فرضاً كما سبق فالفرض يجب على كل مسلم بنفسه ، فمن وجب عليه فرض وجب أن يؤديه عن نفسه وعلى ذلك يخرجها كل المذكورين في الحديث السابق كل عن نفسه . ولكن هل يجوز أن يخرجها الولي عن من يعوله ؟  
الجواب : يجوز برضى من يعولهم وإذنه له بذلك .

لما ثبت عند الدارقطني من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - " أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير عن الصغير والكبير والذكر والأنثى ممن تمونون " .

#### رابعاً: الأصناف التي تخرج منها زكاة الفطر ؟

تخرج من الأصناف الآتية كما في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري وابن عمر - رضي الله عنهما - " صاعاً من طعام أو صاعاً من التمر أو الشعير أو الأقط [ اللبن المجفف ] أو الزبيب " .

#### خامساً: هل يجزئ غير هذه الأصناف ؟

الصواب : جواز غير هذه الأصناف ( كالأرز والمكرونه والدقيق وغيره ... ) .  
والدليل على ذلك أمور :

١- قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما في حديث ابن عباس السابق " طعمة للمساكين " والتكثير في قوله " طعمة " يفيد العموم ، فكل ما كان طعاماً للمساكين يجوز إخراجها .

٢- ولأن هذه الأصناف الواردة في الحديث خُصت بالذكر ليس لخصوصية فيها ولكن لأنها كانت طعامهم يومئذ وهذا صريح في قول أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - " كنا نوذي زكاة الفطر صاعاً من طعام ولم يكن طعامنا يومئذ إلا التمر والشعير .... الحديث " .

٣- بل الأصوب من أقوال أهل العلم أنه لو أخرجها من هذه الأصناف لمن لم تكن هذه الأصناف طعاماً له - كمن أخر شعيراً لمن لم يكن الشعير طعامه - أنها لا تجزي ، وعليه إخراجها مرة أخرى للعلة الموجودة في الحديثين " طعمة للمساكين " وكان طعامنا يومئذ " .

٤- قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في إعلام الموقعين ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فرض صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط وهذه كانت أغلب أقواتهم بالمدينة فأما أهل بلد أو محلة غير ذلك فإنما عليهم صاع من قوتهم كمن قوتهم

الذرة أو الأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب فإن كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائنا ما كان هذا قول جمهور العلماء وهو الصواب الذي لا يقال غيره إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتاتاه أهل بلدهم ) .

#### سادساً : مقدارها :

مقدارها صاع من الأصناف الواردة في الحديث وما يقوم مقامها من غيرها أو نصف صاع من القمح .

لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - " أدوا زكاة الفطر صاعاً من البر أو القمح بين اثنين أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير عن كل حر وعبد وصغير وكبير " كما عند البيهقي بسند صحيح وهو في سنن أبي داود ومسنده أحمد وسنن الدارقطني وصححه الألباني في الصحيحة وصحيح الجامع . ولقول أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - كما في البخاري " فلما جاء معاوية وجاءت السمرات - يعني الحنطة ( القمح ) - قال " أرى مداً من هذه الأصناف يعدل مدين من غيرها " . وعليه فالمقدار نصف صاع من القمح أو صاعاً من غيره .

#### سابعاً : مقدار الصاع (النبوي) :

أربعمائة وثمانين ( ٤٨٠ ) مثقالاً من البر الجيد .  
وبالجرامات يعدل ألفين وأربعين جراماً ( ٢,٤٠ ) من البر ، أي ٢ كيلو وأربعين جراماً .  
وبالأقداح فالصاع = قدح وثلاث ، فالكيلة تكفي عن ستة أفراد من جميع الأصناف إلا القمح فالكيلة تكفي عن اثني عشر فرداً ( ١٢ فرداً ) .

#### ثامناً : متى تخرج ؟

الصواب من أقوال أهل العلم أنها تخرج ليلة العيد أو يوم العيد قبل الصلاة ( أي صلاة العيد ) ، فمن أخرجها قبل ذلك لا تجزيء وعليه إخراجها مرة أخرى .  
والدليل على ذلك أمور :

- ١- النص الثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في الصحيحين " وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس للصلاة " والأمر يفيد الوجوب كما هو مقرر في الأصول فمن أداها قبل ذلك الوقت فقد خالف أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكيف يتقرب المسلم إلى الله وقد خالف أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والله - عز وجل - يقول " فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ " .

٢- يقال لمن احتج بقول بعض الفقهاء في جواز خروجها من أول يوم من رمضان : ما هي سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - العملية والقولية في هذه الزكاة ؟ أكان يخرجها قبل الصلاة كما في الحديث السابق " وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس للصلاة " وفي الحديث الآخر " من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبلة " أم كان يخرجها قبل ذلك ؟

فإن قال : كان يخرجها قبل ذلك .

قلنا له : " قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ " .

وإن قال : كانت سنته القولية والعملية إخراجها قبل الصلاة ليلة العيد .

قلنا له : فمن أخرجها قبل ذلك أوافق سنة النبي القولية والعملية أم خالفها ؟

فإن قال : خالفها .

قلنا له : فكيف يقبل العمل مع المخالفة للسنة ؟

والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول " من رغب عن سنتي فليس مني " " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " والله تعالى يقول " وَإِنْ تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا " " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ " .

٣- قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما في حديث ابن عباس - رضي الله عنه - " طهارة للصائم من اللغو والرفث " والتطهير إنما يكون بعد الفعل لا قبله فإذا كانت الزكاة مفروضة كما في الحديث لتطهير الصائم مما وقع في صومه من اللغو والرفث فكيف يعقل أن يتطهر الإنسان من شيء لم يقع منه بعد ؟ بل الصواب أنها بعد انتهاء الإنسان من صيام الشهر كاملا ثم يخرج بعد ذلك الزكاة حتى يظهر صيامه مما شابه من اللغو والرفث هذا هو المعقول لكن القول بأنها جائزة من أول يوم من رمضان قول يخالف معنى التطهير والمعروف أنه بعد الفعل ثم يقال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " طهارة للصائم " والذي لم يصم بعد لا يصلح أن يقال له صائم بل لا يستحق هذا الاسم إلا بعد الصوم ثم كيف تكون طهارة للصائم من اللغو والرفث ونحن نقول بجواز خروجها من أول يوم من رمضان ؟ فكيف لو أخرجها من أول يوم ثم أفطر بعد ذلك هل يقال لها طهارة للصائم من اللغو والرفث ؟ .

٤- أنها تسمى زكاة الفطر أو صدقة الفطر كما في حديث ابن عباس " فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر " .

فسببها إذن هو دخول عيد الفطر نفسه وهذا كما تقول صلاة الظهر فسببها إذن دخول وقت الظهر ، فإذا صليت الظهر قبل دخول وقته بطل ، ويجب عليك الإعادة لأن الوقت سبب للصلاة كذلك لو دفعت الزكاة قبل العيد بطلت لأن العيد سبب للزكاة ، وإذا علم هذا وهو أن العيد سبب لمشروعية الزكاة



كان خروجها قبل ذلك إلغاء لها للقاعدة الأصولية " تقديم الشيء على سببه منفي وعلى شرطه جائز".

فصلاة العصر مثلاً سببها دخول وقت العصر فلو قدمتها على سببها لا تجوز ووجب عليك صلاتها في الوقت فكذاك زكاة الفطر وقتها غروب شمس ليلة العيد فلو قدمتها على سببها كانت باطلة ووجب عليك إعادتها عند وقتها .

أما تقديم الشيء على شرطه جائز كرجل حلف أن لا يلبس القميص ثم بدا له أن يفعل يجوز تقديم الكفارة على اللبس للقاعدة السابقة .

٥- زكاة الفطر عبادة وقربة إلى الله - وكل ما كان كذلك تبين الشريعة فيه صفة أو زماناً أو مكاناً إن وجد - مثل الصلاة بينت الشريعة صفاتها وأوقاتها .

فزكاة المال بينت وقت وجوبها وأنصابها وكذلك الحج وفي مثل ما نحن فيه بين النبي - صلى الله عليه وسلم - كما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال " فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر صاعاً من تمر وصاعاً من شعير على الحر والعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل الصلاة " .

وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - " من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبلة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات " .

فقد حدد الرسول - صلى الله عليه وسلم - لها زماناً ولم يترك ذلك لعقول الناس وبيّن أن وقتها قبل صلاة العيد فمن أداها قبل ذلك فقد خالف النص التشريعي وعمله غير مقبول للقاعدة الأصولية { كل عبادة مؤقتة تعمد الإنسان إخراجها عن وقتها تبطل } .

٦- إخراجها قبل ذلك مخالف لما كان عليه الصحابة في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - فمن أداها في رمضان خالف هدي الرسول - صلى الله عليه وسلم - فعلمه غير مجزئ ولا مقبل لقوله - عليه الصلاة والسلام - " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " .

٧- يقال إن الزكاة عبادة والأصل في العبادات أنها مبنية على التوقيف والاتباع وليس على الهوى والابتداع ، هذه قاعدة أصولية ، وقاعدة أصولية أخرى { لا يجوز التعبد لله إلا بنص } ومعلوم أن جنس إخراج الزكاة من الأمور التعبدية وليست من الأمور المباحة .

فإذا كانت كذلك وجب إتباع الشرع فيها والوقوف عند الدليل ، وقد جاءت الأدلة بتحديد وقت لإخراج الزكاة قبل وقت الصلاة . فيقال لمن يريد إخراجها من أول الشهر :

أين الدليل على ذلك ؟

كيف تثبت عبادة بدون نص ؟

هل هناك حديث أو آية تقول بجواز إخراجها في رمضان ؟

فإخراجها في رمضان عمل بلا نص وكل عمل بلا نص غير مقبول لقوله عليه الصلاة والسلام " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد "

وكل من بغير علم يعمل أعماله مردودة لا تقبل

٨- القاعدة الأصولية تقول { السكوت في مقام البيان يفيد الحصر } وقد قال الله تعالى " وَأَتُوا الزَّكَاةَ " وقال لنبيه " وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ " فوجب إذاً على الرسول - صلى الله عليه وسلم - بيان كل ما يتعلق بقوله " وَأَتُوا الزَّكَاةَ " وقد فعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - ذلك فبين أجناسها وهي صاعاً من التمر أو الشعير أو الأقط ( اللبن المجفف ) أو الزبيب وبين لهم وقتها بل دقق جداً فبين وقتاً تقبل فيه قبل الصلاة ووقتاً لا تقبل فيه وهو بعد الصلاة ثم سكت عن غير ذلك من الأوقات فلم يذكرها فهنا نقول { السكوت في مقام البيان يفيد الحصر } سكوت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذكر أي وقت قبل الصلاة يفيد حصر وقت الجواز في هذا الوقت وكان ما سكت عنه غير داخل في حدها .

٩- يقال لمن يرى جوازها من أول الشهر : أبص استدلت على هذا أم بعقل ؟  
فإن قال : بنص .

قلنا : " قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ " .

وإن قال : بعقل وأن ذلك مصلحة للمسكين .

قلنا : الجواب المفروض أنها تغني المسكين يوم العيد فإن أعطيناها لهم قبل يوم العيد سيستهلكها فإذا جاء يوم العيد جاء وليس عنده منها شيء فضاع المعنى الذي من أجله شرعت وهو حصول الغني للمسكين في يوم العيد .

ثم يقال له : إن قولك هذا معناه استدراك على الشريعة وصاحبها - صلى الله عليه وسلم - وهذا يؤدي إلى عواقب وخيمة .

ألا تسمع قول مالك إمام دار الهجرة ( من استحسّن فقد شرع ومن استحسّن فقد زعم أن محمداً خان الأمانة ) . فلم يبق إلا عدم المشروعية .

فسكوته - صلى الله عليه وسلم - عن بيان وقت غير الذي ذكره ليس إلا لعدم المشروعية .

١٠- قاعدة : { ما ورد في نصه وجب بنصه } فالنص الوارد لا يجوز مخالفته بالزيادة عليه أو النقص منه بل يجب كما ورد في النص وبيان ذلك في مثل ذلك قول الرسول - صلى الله عليه وسلم -

" في كل أربعين شاة شاة " فقد نص على العدد أربعين وأن الذي يخرج شاة فلا يجوز الزيادة على هذا النص بإخراج شاتين متعللا بمصلحة الفقير ، ولا يجوز توسيع مفهومه بالنقص فيقال يخرج عن تسع وثلاثين شاة شاة رعاية للفقير ، فنص الرسول - صلى الله عليه وسلم - على العدد دليل على عدم جواز غيره .

كذلك قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - " من أداها قبل الصلاة " وأمر بها أن تؤدى قبل الصلاة " فهذا نص لا يجوز مخالفته بتوسيع مفهومه إلى أول يوم من رمضان رعاية للمساكين فهذا فيه تعطيل للنص وإلغاء له وجعله بمثابة الهراء إذ لو كانت الزكاة جائزة من أول يوم من رمضان وأراد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ذلك لقال من أداها قبل يوم العيد وكان أمر بها أن تؤدى قبل يوم العيد فلو قال قبل يوم العيد ل قيل قبل العيد بمعنى في رمضان فيجوز قبل العيد بيوم أو اثنين أو عشرة فلما نص على الصلاة دل ذلك على عدم جواز الوقت قبلها وإلا لقال قبل يوم العيد .

إن قولك : هذا أنفع للمساكين هل كان يعلم ذلك الرسول - عليه الصلاة والسلام - أم لا ؟

والجواب : إن كان يعلم لم لم يخبر بذلك وهو لا يجوز عليه عدم البيان لقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ " .

ولأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه قاعدة أصولية .

فسكوته عن بيان وقت آخر للجواز غير قبل الصلاة لأمر :

إما نسيان أو عدم رغبة في الخير للمساكين وعدم رغبة في التوسعة على المساكين وهذا خلل ومخالف لقوله تعالى " وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ " وهذا ينافي كمال الدين وتمام النعمة .

ثم تركه لعقول الناس واجتهادهم غير وارد لأن عقول الناس مختلفة وأفعالهم ليست موحدة ثم إن العبادات كلها لا تترك للأفهام والعقول بل بينها الرسول - صلى الله عليه وسلم - كلها بنص قاطع وهذه أيضاً .

وأما ما ورد في صحيح البخاري " أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يؤديها قبل العيد بيوم أو يومين للذين يقبلونها " لا ينافي ما ذكرناه من عدم إخراجها قبل الصلاة أو ليلة الفطر لأن فعل ابن عمر لم يكن إعطاء الزكاة للفقير بل لأنه كان يخرجها للعامل الذي يجمعها فيخرجها بدوره للمساكين قبل الصلاة وبهذا تجتمع الأدلة .

لما روى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين وثلاثة فهذا يبين أن قول البخاري " للذين يقبلونها " ليس المراد به الفقراء بل الجباة الذين



ينصبهم الإمام لجمع صدقة الفطر ويؤيد ذلك ما وقع في رواية ابن خزيمة عن طريق عبد الوارث بن أيوب " قلت متى كان ابن عمر يعطي ؟ قال إذا قعد العامل قلت متى يقعد العامل ؟ قال قبل الفطر بيوم أو يومين " .

١١ - يقال لمن يرى جواز ذلك في رمضان هل تجوز بعد صلاة العيد ؟

الجواب لا ، لماذا ؟

لوجود النص بذلك وإنها بعد العيد صدقة ، إذا ثبت عدم قبولها بنص .

هل تجوز قبل الصلاة ؟

الجواب نعم ، لماذا أيضاً ؟

لوجود النص بذلك " قبل الصلاة " .

هل تجوز في رمضان ؟

إن قال نعم . يقال : أين النص ؟

فقد ثبت قبل الصلاة بنص وثبت عدم قبولها بعد العيد بنص . إن أثبت قبولها في رمضان أين النص ؟

والأصل في العبادة المنع إلا بنص ، والأصل في العادة الفعل إلا بنص .

وهذه قاعدة أصولية هامة فنحن نتوقف عن فعلها في رمضان حتى يثبت في ذلك نص للقاعدة السابقة .

١٢ - إن إعطاء الزكاة لمن يستحقها قبل الصلاة فقط هو تمام الاعتراف برسالة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهو تأدب معه وتمام الطاعة له بالتوقف عند الذي نص عليه وعدم التوسع في الفهم عليه لأن هذا يعنى الاستدراك عليه - صلى الله عليه وسلم - ونسبته إلى النسيان وغير ذلك مما لا يجوز عليه ، وقد جاء رجل إلى مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - كما في ( البدع والنهي عنها ) لابن وضاح القرطبي فسأله عن الميقات في الحج فلما أخبره قال الرجل لمالك أرأيت لو أحرمت من دويرة أهلي فقال له مالك أخشى عليك الفتنة فقال الرجل أي فتنة وإنما هي أميال أزيدها في طاعة الله ؟ فقال الفتنة أن ترى أنك سبقت إلى شيء لم يفعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

فإن قيل إذا أخرجنا ليلة العيد ولاسيما إن أخرجناها قمحا أو شعيراً فمتى يتمكن المسكين من طحن القمح والشعير والأكل منه يوم العيد والحديث يقول " طعمة للمساكين " أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم " .

فالجواب من وجوه :

الأول :

أن الحديث الثاني رواه الدارقطني والبيهقي وابن عدى ( في الكامل ) وهو ضعيف كما قال النووي وابن حجر وابن الملقن وابن حزم والصنعاني والألباني .

الثاني :

وعلى فرض صحة الحديث فنقول هل الرسول - صلى الله عليه وسلم - حدد وقت انتفاع المسكين بالزكاة في هذا اليوم ؟!

الجواب : إنه لم يحدد وقت الانتفاع وغاية ما في الحديث الأول أنه بيان لنوع ما يخرج للمسكين وهو أنه من المطعومات " طعمة للمساكين " وليس فيه طعمة للمساكين في هذا اليوم فهذه الزيادة لم يقلها الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا يجوز تقويل الرسول ما لم يقل ، وأما الحديث الثاني على فرض صحته ليس فيه دليل على أن وقت انتفاع المسكين بالزكاة هو يوم العيد إذ ليس فيه إلا إغناء المسكين عن الطواف والسؤال في هذا اليوم .

الثالث :

يقال هل الغنى بالانتفاع أو بالتملك ؟

والجواب : إنما يكون الغنى بالتملك لأن الإنسان قد ينتفع بما لا يملك لهذا يحسب من الأغنياء البخيل الذي يملك الملايين ولا ينفق منها على نفسه فهو غني لمجرد التملك فإذا تبين هذا يقال إذا امتلأ بيت المسكين بالزكوات التي وصلت إليه من المسلمين هل يحتاج إلى الطواف في هذا اليوم للسؤال .

الجواب: لا ، فتحقق إذن ما أراده الشارع بقوله أغنوهم عن الطواف ( إن صح الحديث ) .

الرابع :

أن السؤال غير وارد إذ ليس كل الخارج للمسكين من جنس القمح والشعير الذي يحتاج إلى فترة في إعداده فهناك من الأصناف ما يمكن تناوله في نفس اللحظة التي يأخذها الفقير فيها مثل التمر والزبيب والأرز وغير ذلك .

**الخلاصة :**

أن من أخرجها في رمضان فهي صدقة من الصدقات ويجب عليه أن يخرجها مرة أخرى ليؤدي ما عليه من الفرض .

**تاسعاً : هل يجزئ إخراج القيمة فيها ؟ :**

الصواب الذي عليه جمهور أهل العلم ( مالك والشافعي وأحمد ) أنها لا تجزي .

والدليل على ذلك أمور :

١- ما جاء في حديث ابن عمر وابن عباس ( فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ) .

وفي الرواية الأخرى ( أمر رسول الله بزكاة الفطر صاعاً من تمر ..... ) .

فإن هذين اللفظين ( فرض صاعاً - أمر بصاع ) يدلان على وجوب إخراج الصاع كما هو مقرر في الأصول أن الأمر يفيد الوجوب ولا يصرف عنه إلا بدليل وليس هناك دليل يصرف الوجوب إلى الاستحباب حتى يقال الصاع مستحب وليس بواجب فيجوز العدول عنه إلى القيمة .

٢- زكاة الفطر قرينة وعبادة مفروضة من جنس متعين فلا يجزئ إخراجها من غير جنسها كما لا يجزئ إخراجها في غير الوقت المعين لها .

قال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني : ( الشائع المعتمد في الدليل لأصحابنا أن الزكاة قرينة لله تعالى وكل ما كان كذلك فسيبيله أن يتبع فيه أمر الله تعالى .

فمثلاً لو قال إنسان لوكيله اشتر ثوباً وعلم الوكيل أن غرضه التجارة ووجد سلعة هي أنفع لموكله لم يكن له مخالفته وإن رآه أنفع !! )

فالقاعدة الأصولية تقول ما يجب لله تعالى بأمره أولى بالإتباع من غيره .

كما لا يجوز في الصلاة إقامة السجود على الخد والذقن مقام السجود على الجبهة والأنف والتعليل فيه بمعنى الخضوع لأن ذلك مخالفة للنص وخروجاً على معنى التعبد ، كذلك لا يجوز قيمة الشاة أو البعير أو الحب أو التمر المنصوص على وجوبه لأنه خروج على النص وعلى التعبد والزكاة أخت الصلاة .

وبيان ذلك أن الله تعالى أمر بإيتاء الزكاة في كتابه العزيز أمراً مجملاً بمثل قوله تعالى " وَأَتُوا الزَّكَاةَ " وجاءت السنة مفصلة لما أجمله القرآن وبينت المقادير المطلوبة بمثل قوله - صلى الله عليه وسلم - " في كل أربعين شاة شاة " وكذا أمر - صلى الله عليه وسلم - بزكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير فصار المعنى كأن الله تعالى قال وعاتوا الزكاة في كل أربعين شاة شاة ، وعاتوا زكاة الفطر صاعاً من طعام .

٣- وإخراج القيمة خلاف ما أمر به الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفرضه .

والعبادة مبناها على التوقيف - كما في القاعدة الأصولية - فقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - وفرض صاعاً من طعام وصاعاً من شعير ولم يفرض القيمة ولم يأمر بها . فكيف - يا رعاك الله - تخرج ما لم يأمر به ولم يفرضه وتترك ما أمر به وفرض !!؟ ففاعل ذلك تارك لما أمر به سيد

البشر أسوتنا وقدوتنا وحبيبنا - صلى الله عليه وسلم - وفاعل ذلك لا ينفعه فعله لقوله - صلى الله عليه وسلم - " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " أي عمله مردود عليه .

قال الإمام ابن قدامة في المغني : ( لنا - أي من رأى أن القيمة لا تجزئ - قول ابن عمر - رضي الله عنه - " فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صدقة الفطر صاعاً من تمر صاعاً من شعير " فإذا عدل عن ذلك فقد ترك المفروض ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - " في كل أربعين شاة شاة وفي مائتي درهم خمس دراهم " وهو وارد لبيان مجمل قوله تعالى " وَأَتُوا الزَّكَاةَ " فتكون الشاة المذكورة هي الأمور بها ) .

٤- لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - عينها من أجناس مختلفة أقيامها ( أثامها ) مختلفة غالباً فلو كانت القيمة معتبرة لكان الواجب صاعاً من جنس وما يقابل قيمته من الأجناس الأخرى .  
قال النووي - رحمه الله - ( ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - أشياء مختلفة وأوجب من كل نوع منها صاعاً فدل على أن المعتبر صاعاً ولا نظر إلى قيمته ) .

٥- ما ذكره القاضي أبو بكر بن العربي وهو ( أن التكليف والابتداء بإخراج الزكاة ليس منقصة الأموال فقط كما فهم أبو حنيفة فإن هذا ذهول عن التوفية لحق التكليف في تعيين الناقص فإن المالك يريد أن يبقى ملكه بحاله ويخرج من غيره عنه فإذا مالت نفسه إلى ذلك وعلقت به كان التكليف قطع تلك العلاقة التي بين القلب وذلك الجزء من المال فوجب إخراج ذلك الجزء بعينه ) .

٦- أن الزكاة وجبت لدفع حاجة الفقير وشكراً لله على نعمة المال وحاجات الفقير متنوعة فينبغي أن يتنوع الواجب ليصل إلى الفقير من كل نوع ما تدفع به حاجته ويحصل شكر النعمة بالمواساة من جنس ما أنعم الله عليه به .

٧- قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين ( ولأن إخراج القيمة مخالف لعمل الصحابة - رضي الله عنهم - حيث كانوا يخرجونها صاعاً من طعام وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي " ) .

٨- في حديث البخاري عن أبي بكر - رضي الله عنه - ( ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة [ التي بلغت خمس سنوات ] وليست عنده جذعة وعنده حقة [ التي بلغت أربع سنوات من الإبل ] فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق [ عامل الصدقة ] عشرين درهماً أو شاتين ) .

قال أبو البركات المجد بن تيمية - جد شيخ الإسلام - في المنتقى : ( والجبرانات المقررة في حديث أبي بكر تدل على أن القيمة لا تشرع وإلا كانت تلك الجبرانات عبثاً ) .

قال ابن قدامة في قوله - صلى الله عليه وسلم - " في خمس وعشرين من الإبل بنت مخاض فإن لم تكن مخاض فابن لبون ذكر " : ( فهذا يدل على أنه أراد عينها لتسميته إياها وقوله " فإن لم تكن فابن لبون ذكر " ولو أراد المال أو القيمة لم يجز لأن خمسا وعشرين لا تخلو عن مالية بنت مخاض ) .

٩- القول بالقيمة مخالف للأصول من أمور :

أ ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما ذكر تلك الأشياء لم يذكر معها القيمة ولو كانت جائزة لذكرها مع ما ذكر وهو أشفق وأرحم بالمسكين من كل إنسان والقاعدة الأصولية تقول السكوت في مقام البيان يفيد الحصر .

فذكره - صلى الله عليه وسلم - للأصناف المختلفة وسكوته عن القيمة وهو في معرض البيان يدل على عدم جوازها وحصر الجائز فيما ذكره .

ب ( القاعدة الثانية " لا تنتقل إلى البديل إلا عند فقد المبدل منه " فلا تجوز القيمة إلا عند فقد الأصناف المذكورة .

ج ( القاعدة الثالثة " أن الفرع إذا كان يعود على الأصل بالبطلان فهو باطل " ولو أن الناس أخرجوا القيمة لتعطل العمل بالأصناف المنصوص عليها فكأن الفرع الذي هو القيمة سيعود على الأصل الذي هو الطعام بالإبطال فيبطل ، فإن جواز أخذ القيمة استناداً إلى تحقيق غرض الشارع لسد الخلة ودفع الحاجة عملاً بعلّة مستنبطة عادت على ظاهر النص بالإبطال وهذا متفق على عدم قبوله .

قال الآمدي في الإحكام في أصول الأحكام : ( المناسب الذي لم يشهد له أصل بالاعتبار بوجه من الوجوه وظهر مع ذلك إلغاؤه مع إعراض الشارع عنه فهذا مما اتفق على إبطاله وامتناع التمسك به وذلك كقول بعض العلماء لبعض الملوك لما جامع في نهار رمضان وهو صائم يجب عليك صوم شهرين متتابعين فلما أنكر عليه حيث لم يأمره بإعتاق رقبة مع اتساع ماله قال : لو أمرته بذلك لسهل عليه ذلك واستحقر إعتاق الرقبة في قضاء شهوة فرجه فكانت المصلحة في إيجاب الصوم مبالغة في زجره ) فهذا وإن كان مناسباً غير أنه لم يشهد له شاهد في الشرع بالاعتبار مع ثبوت الغاية بنص الكتاب .

١٠- في زكاة الفطر جانب تعبد ( فهي طهارة للصائم ) وهذا يظهر في عملية شرائها وكيّلها وتقديمها عينا فيه إشعار بهذه العبادة وأما تقديمها نقدا فلا يجعل هناك فرق بينها وبين غيرها من الصدقات .

١١- أن الدرهم والدينار كانا في زمن الرسالة فعدم ذكره معناه عدم جوازه .

قال الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي كما في دليل الطالب بشرحه " منار السبيل " قال ما نصه : ( ولا تجوز القيمة في الزكاة مطلقا ) قال أبو محمد بن حزم ( ولا يجرى إخراج بعض الصاع تمرا وبعضه شعيرا ولا تجوز القيمة أصلا لأن هذا خلاف ما فرضه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ) .

١٢- أن إخراج الزكاة من الأصناف المذكورة فيه ضمان استفادة أفراد الأسرة جميعا بها إذ ستكون طعاما لهم لكن إخراجها نقدا لا يضمن مثل هذه الاستفادة للأسرة لاحتمال أن يتصرف الوالد بشراء الدخان وينسى أفراد الأسرة .

والتعليل بإخراجها قيمة لصالح المساكين خطأ من وجوه :

أ ( أن الحديث علل الزكاة بأمرين :

(١) أنها " طهارة للصائم من اللغو والرفث " .

(٢) " طعمة للمساكين " فلا يجوز الاقتصار على علة واحدة والحديث ذكر علتين فإن الاقتصار على علة واحدة وهي " طعمة للمساكين " ضرب لصدر الحديث وإلغاء له ثم يقال أي العلتين أقوى ملحظاً في الزكاة هل العلة الأولى وهي كونها " طهارة للصائم من الرفث " أم العلة الثانية " طعمة للمساكين " ؟ الصواب أن العلة الأولى هي الأقوى وذلك لأمرين :

الأول : أن الرسول بدأ بها ولو كانت العلة الثانية هي الأقوى لبدأ بها لأن الأصل أن الإنسان يبدأ بالأهم ولهذا بدأ الرسول - صلى الله عليه وسلم - في تعريف أركان الإسلام بالشهادتين قبل الصلاة ، والصلاة قبل الزكاة وهكذا باقي الأركان على قاعدة تقديم الأهم فالأهم .

الثاني : لو كانت العلة الثانية " طعمة للمساكين " هي الأقوى لفرض النبي - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر على الأغنياء فقط مثل زكاة المال وما كان ليجب على المساكين إخراجها فإن المسكين يأخذها ثم يخرجها ، أيضا كما هو المعروف عند العلماء أن من ملك قوت يوم وليلة يلزمه إخراجها ولما جاء في الحديث " على الحر والعبد والصغير والكبير والذكر والأنثى من المسلمين " فلما فرضها على الجميع بلا استثناء تبين أن الأقوى فيها مراعاة العلة الأولى وهي تطهير الصائم من اللغو والرفث وإلا لفرضها على الأغنياء فقط .

ب ( قوله طعمة فهذا نص على أن الخارج يجب أن يكون من المطعومات .

( ج ) أن الله - عز وجل - قد رد على هذه الشبهة بقوله " قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّٰهُ " " أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ " فهذا القول اتهم لعلم الله - عز وجل - واتهام للتشريع بالنقص وعدم الكمال إذ كيف يقول الله " الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ " وهو لم ينص على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - على القيمة ونص على غيرها مع أن القيمة أنفع للمساكين مما شرع على لسان الرسول - صلى الله عليه وسلم - كما زعموا فيكون الرسول - صلى الله عليه وسلم - على هذا القول لم يذكر الأنفع للمساكين وذكر الأقل نفعا وكفي بهذا اتهاما للتشريع بالنقص .

( د ) يقال سد خلة المساكين أمر مطلوب لكنه ليس كل المقصود قال الغزالي رحمه الله : ( واجبات الشرع ثلاثة أقسام قسم تعبد محض كرمي الجمار والغرض إظهار عبودية العبد بفعل ما لا يعقل له معنى وقسم المقصود منه حظ معقول كقضاء دين الآدميين فيتأدى الواجب فيه بوصول الحق للدائن أو بدل عنه عند رضاه وقسم قصد منه الأمران جميعا حظ العباد وامتحان المكلف بالاستعباد فإن ورد الشرع به وجب الجمع بين المعنيين ولا ينبغي أن ينسى أدق المعنيين وهو التعبد والزكاة من هذا القبيل فحظ الفقير مقصود في سد الخلة وهو جلي سابق إلى الأفهام وحق التعبد في اتباع التفاصيل مقصود الشرع وباعتباره صارت الزكاة قرينة للصلاة والحج في كونه من مباني الإسلام ) .

( هـ ) أن الكلام على ما يصل إلى المسكين في القرآن والسنة ينقسم إلى ثلاثة أنواع : { صدقات - وكفارات - وزكوات } فما كان منها مطلقا فلا يجوز تقييده وما كان منها مقيدا فلا يجوز إطلاقه فأما الحديث عن الصدقات فقد أطلقه الله تعالى ولم يقيد بنوع معين فقال تعالى " وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ " فالباب واسع لمن أراد أن يتصدق بالمال أو بالحبوب أو بالثمار أو غير ذلك كما قال الله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ " وكذلك السنة تحدثت عن الصدقات حديثا مطلقا بدون الاقتصار على نوع واحد من الصدقة " الصوم جنة والصدقة تطفئ الخطيئة " فأنت ترى أن لفظ الصدقة هنا عام مطلق يشمل جميع أنواع الصدقات سواء بالمال أو بغيره فلا يصح أن نقيد هذا المطلق ونقول المقصود نوع معين من الصدقة هو الصدقة بالمال ولا يجوز غيره أو هو الصدقة من الخارج من الأرض ولا يجوز غيره بل الصدقة بكل صورها تطفئ الخطيئة لأن لفظ الصدقة عام فيشمل جميع الأنواع .

أما عن الكفارات فقد جاء محددًا واضحًا في قوله تعالى " لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ " فالآية القرآنية حددت نوعًا ما يصل إلى المساكين وهو الإطعام أو الكسوة فلا يجوز

أن نتوسع في هذا المفهوم فنقول يخرج الرجل قيمة إطعام عشرة مساكين فإن هذا فيه إطلاق لما ورد مقيدا في الآية وفيه إلغاء لمعناها فلو أراد الله - عز وجل - إخراج القيمة في الكفارة لأطلق الأمر بالإتفاق على عشرة مساكين ولم يحدد ما يصل إليهم فلما حدد ما يصل إليهم من إطعام أو كسوة دل ذلك على عدم العدول عنه إلى غيره وإلا لألغيت دلالة النص القرآني فما ورد مقيدا محددًا لا يتوسع في فهم معناه وما ورد مطلقًا لا يضيق معناه .

بقي أن يقال هل الحديث عن زكاة الفطر هو من النوع الأول ذي المعنى الواسع المطلق أم من النوع الثاني ذي المعنى المقيد الذي لا يجوز توسيع معناه ؟ الواقع أنه من النوع الثاني المقيد في أصناف معينة فلا يجوز توسيع معناه بإدخال القيمة لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - نص على هذه الأعيان " صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ... " ولم يذكر القيمة فدل ذلك على حصر الخارج للمساكين في المذكور من غير توسيع لمعناه فعدم ذكر القيمة لعدم مشروعيتها ، فلو أراد النبي عليه الصلاة والسلام أن يوسع في المعنى بإدخال القيمة في الخارج في الفطرة لذكره صراحة فإن المتتبع للقرآن والسنة يجد الله تعالى إذا أراد أن يدخل المال في الصدقات يأتي بنص عام " وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ " أو ينص على المال صراحة وعلى غيره " أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ " فإذا لم يذكره في الكفارات دل ذلك على عدم جوازه إذ لو كان جائزاً لذكره إما بالنص العام أو بالنص عليه في الكفارة فلما حدد الخارج إلى المسكين في الكفارة ولم يذكر المال دل ذلك على عدم جواز القيمة في الكفارة وكذلك الرسول - صلى الله عليه وسلم - إذ لو أراد إدخال المال فيما يصل إلى المسكين يذكره إما بلفظ عام مثل " أنفق بلال ولا تخش من ذي العرش إقلالا " فلفظ الإتفاق لا يراد به الإتفاق من نوع معين بل هو عام فيدخل فيه المال تبعاً لهذا المفهوم أو يذكر المال صراحة ونصاً عليه وعلى غيره في مثل قوله " أما بعد فإن الله أنزل في كتابه " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ " الآية ، " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَنْتَظِرْ نَفْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لِغَدٍ " الآية ، تصدقوا قبل أن لا تصدقوا تصدق رجل من ديناره تصدق رجل من درهمه تصدق رجل من بره تصدق رجل من تمره من شعيره لا تحقرن شيئاً من الصدقة ولو بشق تمر ( فأنت ترى أنه لما أراد دخول المال في النفقة مع غيره نص عليه صراحة فلما لم يذكره في زكاة الفطر علم أنه غير مشروع إذ لو كان مشروعاً لذكره إما باللفظ العام الذي يقبل توسيع معناه بدخول المال أو بالنص عليه صراحة كما في الحديث السابق فلما لم يذكره دل على عدم المشروعية وهذا واضح بأقل تأمل .



( ١٣ ) فإن قيل بجواز إخراج القيمة لأن حاجة الفقير إليها أقوى فلربما لا يحتاج إلى طعام وشراب بل يحتاج المال في شراء كساء له ولأولاده .

قلنا: وهذا من أقوى الأدلة على عدم جواز إخراج القيمة إذا أن الحديث حدد فائدة الزكاة بقوله " طعمة للمساكين " فلا يجوز إلا أن تكون من جنس المطعوم ولا يجوز أن تكون من جنس الملبوس إذ لو أراد الرسول أن تكون كسوة لقال " طعمة للمساكين وكسوة " كما قال تعالى " إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ " فلما لم يذكر الكسوة دل ذلك على حصر الزكاة في نوع واحد هو المطعوم لذلك لا تجوز القيمة خشية أن يشتري بها المسكين كساء فيبطل دلالة النص النبوي في تحديد الفائدة والنوع لقوله " طعمة للمساكين " .

( ١٤ ) ومما يؤيد هذا المذهب الذي عليه جمهور العلماء " مالك والشافعي وأحمد " في عدم إجزاء القيمة هو أن المال لا قيمة له ذاتية في نفسه بخلاف الأعيان الواردة في الحديث التي ينتفع الإنسان بعينها فلا يمكن للإنسان أن يأكل أو يشرب مالا فالمال ليس له قيمة في ذاته بل هو وسيلة إلى غيره فإذا أعطينا الفقير المال فالفقير لا ينتفع بالمال بذاته بل سينفقه في شراء طعام أو كساء وإذا علم مما تقدم عدم إجزاء الكساء في صدقة الفطر فلم يبق أمام الفقير إلا شراء الطعام بهذا المال فعاد الأمر كله إلى شراء ما يؤكل وهذا ما حدده الحديث بقوله " طعمة للمساكين " فأكون بإعطاء المال للفقير أحوجته إلى الشراء ونزل الأسواق في حين أن إخراج الأصناف فيه راحة للمساكين إذ سيصل إليه الطعام بلا مشقة النزول إلى الأسواق وغيرها .

فإن قيل لعل الفقير لا يريد الطعام الذي سأقدمه له ويريد غيره ؟

قلنا الجواب على هذا من وجوه :

( أ ) أن هذا طعام وصل إليه من غير كسب يد فكيف لا يرضاه وهو لا يبذل مالا في شرائه ؟ ومتى علمنا أن المتصدق عليه هو الذي يحدد نوع الصدقة وأن المهدى إليه هو الذي يحدد نوع الهدية ؟!! .

( ب ) أن العلماء لا يحصرون الخارج في الأصناف المذكورة في الحديث بل فيما هو من قوت البلد السائد فيها فالغالب أن الفقير سيشتري من القوت الغالب على أهل البلد فإذا أخرجت له من القوت الغالب في البلد سيوافق ما يريد أن يشتريه .

( ج ) ثم إن المسكين لن تصله صدقة واحد بعينه بل صدقات مختلفة من أناس كثيرين سيخرجون له ، وهي لابد أنها ستستوعب ما يحتاجه وتزيد عليه فبطلت هذه الشبهة من أساسها .

١٥- إن قيل بجواز إخراج القيمة مصلحة للمسكين ، قيل فهل يجوز في زكاة الزروع والثمار أن يبيع الرجل الواجب عليه منه ويعطي الفقير المال بدعوى مصلحة المسكين ؟

الجواب : لا ، وكذلك هل يجوز لمن عليه زكاة في السوائم والواجب عليه أن يخرج شاة هل يجوز أن يبيع الشاة ويعطي الفقير قيمتها بدعوى مصلحة المسكين ؟

الجواب أيضا : لا ، فكذاك هنا ، ثم يقال : وهل لا يفرض الله للمسكين إلا هذه الزكاة ؟! فهناك الصدقات وزكاة المال فالواجب إخراج الأعيان في زكاة الفطر التزاماً بالنص .

وأما مصلحة المسكين في المال فتسد عن طريق زكاة المال والصدقات الأخرى فيتحقق المقصودان معا : التعبد لله بإخراج الأعيان كما هو فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وسد حاجة المسكين في حاجته للمال عن طريق الصدقات الأخرى .

١٦- فإن قيل إن ذكر الأصناف في الحديث وعدم ذكر المال لقلته عنده ( في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - ) أو لأن تعاملهم لم يكن بالمال ، قيل : هذا باطل من وجوه :  
أ ) وجود الأحاديث الكثيرة التي فيها الدراهم والدنانير .

ب ) كيف يعقل أن يكون التعامل بغير المال أو أن يكون المال قليلا وقد فرض الله عليهم زكاة المال .

ج ) أن يقال هب أن المال كان قليلا في عصرهم أو لم يكونوا يتعاملون به فهل الرسول - صلى الله عليه وسلم - يشرع لعصره هو فقط أم لكل العصور إلى قيام الساعة ؟ ألم يكن في علم الله - عز وجل - أن العصور القادمة سيكون فيها المال ؟

فلماذا لم يشرعه على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - ؟

هل عدم ذكر المال في الحديث لعدم علم الله - عز وجل - ورسوله أن العصور القادمة سيكون فيها المال ؟ أم نسيانا لذكر المال ؟ أم لعدم المشروعية ؟

فإذا انتفى الأول والثاني فلا يبقى إلا الثالث .

١٧- بقى أن يقال إن غاية من قال بإخراج القيمة إنما هو الجواز أي جواز إخراج القيمة وليس وجوب إخراجها أو استحبابه بخلاف إخراج الأعيان فإنها تدور بين الوجوب كما قال الجمهور أو الاستحباب على قول من يرى جواز إخراج القيمة ، فالعاقل لا يترك الواجب أو المستحب إلى الجواز، فحتى لو كانت القيمة جائزة فإن إخراج الأعيان أولى للوجوب أو الاستحباب وهذا واضح فتأمل .

١٨- وإذا كان هذا قول جمهور العلماء كما تقدم خلافاً للأحناف فيقال لمن قال بجواز إخراج القيمة : أتقول بها لجريان العرف والعادة بذلك أم تبعاً للإمام أبي حنيفة ؟

فإن قال : لجريان العرف والعادة .

يقال له : هذا عرف قد دل الشرع على خلافه فلا يجوز العمل به .

وإن قال : تبعاً لأبي حنيفة رحمه الله .

فيقال له : هل تبعته رحمه الله اختياراً لمذهبه أم لأن رأيه يوافق هواك وعادتك ؟

فإن قال : اختياراً لمذهبه قلنا له فأبو حنيفة يكره صيام ست من شوال فاتبعه إذاً في كراهية صيامها تبعاً لمذهبه .

فإن قال : قلتُ بجواز إخراج القيمة من باب الدين يسر " يسروا ولا تعسروا " .

قلنا : كلمة حق أريد بها باطل لأن عائشة - رضي الله عنها - تقول " ما خير سول الله بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً " إذن التيسير ليس على إطلاقه إنما هو مشروط بعدم مخالفة الشرع فإذا كان إخراج القيمة خلاف النصوص الواردة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان هذا ليس من باب التيسير بل من باب ترك الوارد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

أما أثر معاذ أنه قال لأهل اليمن " اتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة وكان يأتي به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم ينكر عليه " .

أولاً : هذا الأثر أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الزكاة في باب ( العرض في الزكاة ) بدون زيادة " كان يأتي به رسول الله فلم ينكر عليه " .

قال الحافظ في الفتح : ( هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاووس لكن طاووس لم يسمع من معاذ فهو منقطع فلا يغتر بقول من قال ذكره البخاري بالتعليق الجازم ) ومعلقات البخاري فيها الصحيح والضعيف والحسن وهذا بخلاف الأحاديث المسندة في البخاري فكلها صحيح .

ثانياً : حكى الإمام البيهقي أن هذا في الجزية وليس الصدقة وفي كتاب ( الخراج ) ليحيى بن آدم أن ذلك كان في الخراج ولم يكن في الزكاة فلا يبقى فيه حجة في المسألة .

ومما يؤيد أن أثر معاذ في الجزية وليس في الزكاة هو أن معاذ يقول " أهونُ عليكم وخيرٌ لأصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة " ومعلوم أنها لو كانت زكاة لما كانت ترد على الصحابة في المدينة وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ - رضي الله عنه - في الزكاة " تؤخذ من

أغنيائهم وترد إلى فقرائهم " فلو كان هذا الأثر في الزكاة لكان معاذ يرده على فقراء اليمن ولا يقول لهم " خيرٌ لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم " قاله ابن قدامة وهذا واضح فتنبه .

ثالثا : وحتى لو قيل في الزكاة فهو ليس في زكاة الفطر قطعاً فلا يحتج به فيه .

قال الحافظ في الفتح ( وقيل كانت تلك واقعة حال لا دلالة فيها لاحتمال أن يكون علم بأهل المدينة حاجة لذلك وقد قام الدليل على خلاف عمله ) .

\*\* وقيل في الجواب عن قصة معاذ : إنها اجتهد منه فلا حجة فيها .

\*\* وهذا كله على أساس ثبوت ذلك عن معاذ أما والأثر غير صحيح كما مر في كلام الحافظ ابن حجر فلا حجة فيه فلا يصلح ليعارض ما تقدم من الأدلة ، ولو ثبت ذلك عن معاذ فلا حجة فيه لأنه فعل صحابي فلا يصلح معارضا للسنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في عدم ذكر القيمة لاحتمال أن يكون هذا فهماً فهمه معاذ كما صرح بذلك الحافظ فيما تقدم بقوله ( وقد قام الدليل على خلاف عمله ) .

فلا يصلح للاحتجاج للقاعدة الأصولية مع الاحتمال يسقط الاستدلال وهذا هام فتنبه .

١٩ - الذين يجيزون إخراج القيمة رعاية لصالح المساكين وحاجتهم يقال لهم وهل الطعام ليس من حاجة المساكين وما الذي يحتاجه المسكين - والمفروض أنه لا يملك شيئاً - أولى من الطعام الواقع ؟ إن أول ما يفكر فيه المسكين إنما سد حاجته من الطعام والشراب وإسكات كلب الجوع بل إن سعي الناس معاً أغنياء وفقراء في الحياة الدنيا إنما هو من أجل لقمة العيش وهذا جلي فالواقع أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أصاب كبد الحقيقة حينما قال " طعمة للمساكين " واكتفى بالأصناف الواردة ولم يذكر القيمة وذلك لأن هم بني آدم جميعهم إنما هو إيجاد الطعام والشراب فيجوده تطمئن النفس ويحصل لها الغنى الذي أراده الشارع الحكيم ولهذا طمأن الله - عز وجل - آدم عليه السلام لما أسكنه الجنة إلى أنه سيجد فيها أول حاجاته التي يتغنى لها بنو آدم دائماً وهي الطعام فقال تعالى " إِنَّ لَكَ أَلَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى " فهناك عريان : عرى باطن وهو الجوع ، وعرى ظاهر وهو عدم اللباس ، فبدأ الله - عز وجل - بأقواهما عند الإنسان وهو عرى الباطن بالجوع فقدمه على العرى الظاهر ولهذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول في الحديث " وأعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع " فتبين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو الذي لا ينطق على الهوى والذي أوتى جوامع الكلم قد مس وترا حساسا عند المسكين وأصاب كبد الحقيقة عندما قال " طعمة للمساكين " واكتفى بالأصناف ولم يذكر القيمة .

٢٠ - أن العلة بحاجة المسكين إلى المال مطرودة في كل زمان ومكان وحاجته إلى غير الطعام تتساوى في الأعياد والمناسبات كما زعموا وقد رأينا أنهم عللوا جواز القيمة والإعراض عن الأصناف بحاجة المسكين إلى المال لشراء ما يحتاجه بمناسبة العيد فلماذا لم يستصحبوا هذه العلة في الأضحية ويقولوا بالمال بدلا من اللحم تعليلا لصالح المساكين أيضا مع العلم بأن زكاة الفطر واجبة على الجميع بخلاف الأضحية تجب على من يملكها فقط فلو كانت العلة صحيحة لراعوها هنا كما ذكروها هناك .

#### ٢١ - الخلاصة :

إن المسلم إذا عمل بقول الجمهور الذين أوجبوا إخراج الأعيان المنصوصة فأداها على سبيل الوجوب برأت ذمته عند جميع الأئمة ، وأما إذا أخرج القيمة فيبقى مطالبا بواجب على قول جمع كبير من العلماء والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك " ويقول - صلى الله عليه وسلم - " فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه " فعلى العبد أن يخرج من خلاف العلماء ما أمكن احتياطا وكان الإمام أبو بكر الأعمش رحمه الله يقول : ( أداء الحنطة أفضل من أداء القيمة لأنه أقرب إلى امتثال الأمر أبعد عن اختلاف العلماء فكان الاحتياط فيه ) .

## مراجع البحث

- ١ - فتح الباري لابن حجر
- ٢ - صحيح مسلم بشرح النووي
- ٣ - المحلى شرح المجلى لابن حزم
- ٤ - المغنى لابن قدامة
- ٥ - المبسوط للسرخسي
- ٦ - المجموع للنووي
- ٧ - التمهيد لابن عبد البر
- ٨ - شرح السنة للبغوي
- ٩ - أحكام القرآن لابن العربي
- ١٠ - أحكام القرآن للجصاص
- ١١ - الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم
- ١٢ - بداية المجتهد لابن رشد
- ١٣ - كنوز البر للرخاوي
- ١٤ - نيل الأوطار للشوكاني
- ١٥ - منار السبيل لابن ضويان
- ١٦ - المسند للإمام أحمد
- ١٧ - سنن أبي داود
- ١٨ - سنن الترمذي
- ١٩ - سنن البيهقي
- ٢٠ - سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني
- ٢١ - صحيح الجامع للألباني
- ٢٢ - الشرح الممتع لابن عثيمين
- ٢٣ - الحاوي للألباني
- ٢٤ - فقه الزكاة للغزالي

فهرس الموضوعات

| رقم الصفحة | الموضوع   | ٥  |
|------------|---|----|
| ٢          | أولاً : تسمية زكاة الفطر  | ١  |
| ٢          | ثانياً: حكم زكاة الفطر  | ٢  |
| ٢          | ثالثاً : على من تجب ؟   | ٣  |
| ٣          | رابعاً : الأصناف التي تخرج منها   | ٤  |
| ٣          | خامساً : هل يجزئ غير هذه الأصناف ؟  | ٥  |
| ٤          | كلام نفيس لابن القيم - رحمه الله - في هذه المسألة                         | ٦  |
| ٤          | سادساً : مقدارها  | ٧  |
| ٤          | سابعاً : بيان مقدار الصاع   | ٨  |
| ٥          | ثامناً : وقت إخراج زكاة الفطر   | ٩  |
| ٥          | الأدلة على عدم جواز إخراجها قبل ليلة العيد                                | ١٠ |
| ٩          | عدم صحة الاستدلال بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما -                        | ١١ |
| ١٠         | الجواب على القول بأن في الإخراج قبل العيد تمكين للمسكين من الانتفاع بها   | ١٢ |
| ١١         | تاسعاً : هل يجزئ إخراج القيمة فيها ؟                                      | ١٣ |
| ١١         | الأدلة على عدم جواز القيمة  | ١٤ |
| ١٧         | الجواب على القول بجواز القيمة لأن حاجة الفقير إليها أقوى                  | ١٥ |
| ١٧         | الجواب على قولهم " لعل الفقير لا يريد الطعام الذي سأقدمه له ويريد غيره "  | ١٦ |
| ١٨         | الجواب على قولهم " ذكر الأصناف لقلّة المال أو لأن تعاملهم لم يكن بالمال " | ١٧ |
| ١٩         | الجواب على احتجاجهم بمتابعة الإمام أبي حنيفة النعمان                      | ١٨ |
| ١٩         | الجواب على احتجاجهم بقوله - صلى الله عليه وسلم - " يسروا ولا تعسروا "     | ١٩ |
| ١٩         | عدم صحة الاستدلال بأثر معاذ - رضي الله عنه -                              | ٢٠ |
| ٢١         | خلاصة القول في هذه المسألة  | ٢١ |
| ٢٢         | مراجع البحث   | ٢٢ |
| ٢٣         | الفهرس  | ٢٤ |